المحور الأول: الإطار النظري للسياسة الاقتصادية وأدواتها

أولا- تعريف السياسة الاقتصادية وأهدافها:

1- تعريف السياسة الاقتصادية: هناك عدة تعاريف للسياسة الاقتصادية، والتي يمكن ذكر بعضها فيما يلي:

- ✓ هي وسيلة الدولة للتأثير في النشاط الاقتصادي وتحديد اتجاهاته، وتشمل السياسات الاقتصادية عددا من السياسات الاخرى لكل منها درجه من الأهمية تختلف فيما بينها أو وفقا لما يتم رؤيته في الواقع العملي من قبل المسؤولين والمنفذين للسياسات الاقتصادية.
- ✓ هي مجموعة قرارات تتخذها الدولة في ميدان اقتصادي وذلك لبلوغ أهداف اقتصادية واجتماعية، عبر عدد من الوسائل والأدوات والأهداف التي تسعى اليها السياسات الاقتصادية مثل: الرفع بالنمو الاقتصادي، خلق فرص عمل، ثبات الأسعار، أما الوسائل التي تعتمدها لبلوغ الأهداف هي: السياسة المالية والسياسة النقدية والسياسة التجارية.
- ✓ تتمثل في مجموعة من الوسائل والاجراءات التي تقوم بها السلطات العمومية بغرض تحقيق جملة من الأهداف الاقتصادية المحددة خلال فترة زمنية محددة.
- ✓ مجموعة من القواعد والوسائل والأساليب والاجراءات والتدابير التي تقوم بها الدولة وتحكم قراراتها نحو تحقيق الأهداف الاقتصادية للاقتصاد القومي خلال فترة زمنية معينة.

2- أهداف السياسة الاقتصادية: تؤكد معظم الدراسات الاقتصادية على أن هدف أي سياسة اقتصادية هو تحقيق الرفاهية العامة، إلا أن هذه الأخيرة تختلف من دولة إلى أخرى لاختلاف الدول فيما بينها واختلاف طبيعة النظم الاقتصادية بها، وبالرغم من ذلك فإن هذا لا يمنع من وجود أهداف مشتركة بين السياسات الاقتصادية الكلية يكاد يتفق عليها معظم الاقتصاديين ويمكن تلخيصها في أربعة أهداف تعرف بـ: المربع السحري لكالدور.

2-1- مفهوم المربع السحري لكالدور وعناصره:

تم تصميم المربع السحري من طرف الاقتصادي الإنجليزي نيكولاس كالدور سنة 1960، والذي يسمح بتحقيق الأهداف الأربعة للسياسة الاقتصادية لبلد ما في آن واحد، ويسمى بالمربع السحري، لأن تحقيق هذه الأهداف مجتمعة يعتبر أمر صعب جدا.

والمربع السحري هو عبارة عن رسم تخطيطي رباعي القياس يحتوي على الأهداف الأربعة للسياسة الاقتصادية وهي:

2-1-1- تحقيق النمو الاقتصادي: يعرف النمو الاقتصادي على أنه: عملية التوسع في الإنتاج خلال فترة زمنية معينة بفترة تسبقها في الأجلين القصير والمتوسط؛ كما يمكن تعريفه على أنه توسيع قدرات الدولة في إنتاج السلع والخدمات التي يريدها المجتمع، ويعبر النمو على أنه: " حدوث زيادة مستمرة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الناتج الوطني بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني الحقيقي"، ويتعلق النمو الاقتصادي بارتفاع مستمر للإنتاج والمداخيل، وعادة ما يتم اعتماد زيادة الناتج الداخلي الخام كأداة لقياس النمو الاقتصادي، وحسب كالدور فإنه يشترط أن يكون معدل النمو الاقتصادي أكبر من معدل النمو السكاني، ومعنى ذلك أن يترتب على النمو الاقتصادي زيادة في الدخل الفردي الحقيقي والزيادة التي تحدث في الدخل الفردي ليست زيادة نقدية فحسب، بل يتعين أن تكون حقيقية وهذا من خلال استبعاد أثر التغير في قيمة النقود أي استبعاد أثر التضخم.

ولكي يتحقق النمو الاقتصادي في أي بلد لابد من توفر ثلاث مكونات أساسية وهي:

- ➢ **تراكم رأس المال:** ويشتمل هذا العنصر على استثمارات جديدة في الأرض والمعدات المادية والموارد البشرية، ويعتبر الادخار السبيل الأمثل لتوفير رؤوس الأموال الممولة لمختلف أنواع الاستثمارات.
- ➢ **النمو السكاني (العمل):** يرتبط الأثر الإيجابي للنمو السكاني بالأثر الاقتصادي من خلال زيادة قوة العمل التي تؤدي إلى زيادة الإنتاج هذا من جهة وزيادة حجم الأسواق، وسهولة تحفيز الطلب الاستهلاكي المؤدي إلى تحفيز الطلب الاستثماري من جهة أخرى، غير أن لهذا العامل أثر سلبي على النمو الاقتصادي في حالة وجود فائض في عرض العمل، ومن خلال محدودية الدخل.

- **التقدم التكنولوجي:** وهو السرعة في تطوير وتطبيق المعرفة الفنية من أجل زيادة مستوى المعيشة للسكان.

ويمكن التمييز بين نوعين من النمو الاقتصادي وهما:

- **النمو الاقتصادي التوسعي:** ويتمثل في كون نمو الدخل يعادل نمو السكان، وعليه فإن الدخل الفردي ساكن.
- **النمو الاقتصادي المكثف:** في هذا الصنف يفوق نمو الدخل الوطني نمو السكان، وبالتالي فإن الدخل الفردي يتزايد وعند التحول من النمو الموسع إلى النمو المكثف نبلغ نقطة الانطلاق، وذلك ما يعبر عن تحسن في ظروف المجتمع.

2-1-2- البحث عن التشغيل الكامل: يعني التشغيل الكامل زيادة حجم العمالة وتحقيق أقصى مستوى من التوظيف والعمل على تحقيق أدنى حجم من البطالة، كما أن مفهوم التشغيل الكامل يشير إلى الاستخدام الكامل لكل عوامل الإنتاج والتي يعد عنصر العمل من أهمها، ولكن تحقيق التشغيل الكامل يبقى هدفاً نظرياً من الصعب الوصول إليه على الصعيد التطبيقي وينصرف البحث عن رفع مستويات التشغيل على صعيد الموارد البشرية، حيث تعمل على رفع مستوى التشغيل إلى أعلى المستويات والتخفيض من البطالة لما لها من آثار سيئة على الاقتصاد الوطني، أما على صعيد الموارد المادية حيث تعمل على استخدام جميع الطاقات المتاحة في المجتمع وتوزيعها بالشكل الأمثل على مختلف القطاعات الإنتاجية بما يحقق أعلى إنتاجية ممكنة لعناصر الإنتاج.

2-1-3- التحكم في التضخم: يعتبر التضخم واحداً من أهم مؤشرات الوضع الاقتصادي والمؤثرة فيه، والذي يعبر عنه بالارتفاع المستمر والمتواصل في المستوى العام للأسعار، ويرى "كالدور" من الأفضل أن يتم الحصول على معدل تضخم مناسب للاقتصاد بأن لا يكون مرتفعاً جداً، وبذلك يكون مضر للمستهلك وبالتالي للطلب الكلي ومن ثم الإنتاج والنمو الاقتصادي، وقد أظهرت الدراسات التجريبية أن معدلات التضخم أعلى من العتبة تضر بالنمو الاقتصادي ، حيث أن عدم التحكم فيه يؤدي إلى تشويه المؤشرات الاقتصادية المعتمدة لاتخاذ القرارات الاقتصادية، وبالتالي فقدان الثقة من طرف الأعوان الاقتصاديين في السياسة الاقتصادية، ويمكن استخدام مصطلح التضخم لوصف عدد من الحالات المختلفة، مثل:

- الارتفاع المفرط في المستوى العام للأسعار؛
- ارتفاع الدخول النقدية؛
- ارتفاع التكاليف؛
- الإفراط في خلق الأرصدة النقدية.

2-1-4- البحث عن التوازن الخارجي: والذي يتمثل في توازن ميزان المدفوعات إذ يعكس وضع ميزان المدفوعات موقع الاقتصاد الوطني تجاه باقي الاقتصادات، حيث يؤدي الاختلال في ميزان المدفوعات الذي يعبر في الغالب عن زيادة مديونية البلاد "حالة العجز"، مما يجعلها تعيش فوق إمكانياتها، أما الفائض فيعني العيش في مستوى معيشي أقل من إمكانيات هذه الدولة، ولذلك تسعى كل الدول إلى تحقيق التوازن في ميزان مدفوعاتها، ويعبر عن التوازن الخارجي في شكل مربع كالدور كنسبة رصيد ميزان المدفوعات إلى الناتج المحلي الإجمالي.

3- تمثيل مربع كالدور ومدى أمثلية أهدافه:

إن تمثيل المربع السحري لكالدور يكون من خلال رسم معلم متعامد ومتجانس، ذي أربعة مؤشرات وهي: معدل التضخم، معدل البطالة، معدل النمو ورصيد ميزان المدفوعات إلى الناتج المحلي الإجمالي (التوازن الخارجي).

وعليه تبعا لخصائص المربع يمكننا قياس أثر السياسات الاقتصادية، وهذا بربط مختلف المحاور المكونة له مع بعضها البعض، فإذا كان معدل النمو الاقتصادي مرتفعاً، وكان هناك استقرار في المستوى العام للأسعار، وإذا كانت هناك بطالة منخفضة، مع وجود رصيد ميزان المدفوعات موجبا، فإن واجهة المربع توحي بأمثلية سير الاقتصاد الوطني، وتبين مدى فعالية السياسة الاقتصادية المتبعة ويمكن تمثيل رسم مربع كالدور السحري كالتالي:

الشكل رقم (01): شكل المربع السحري لكالدور

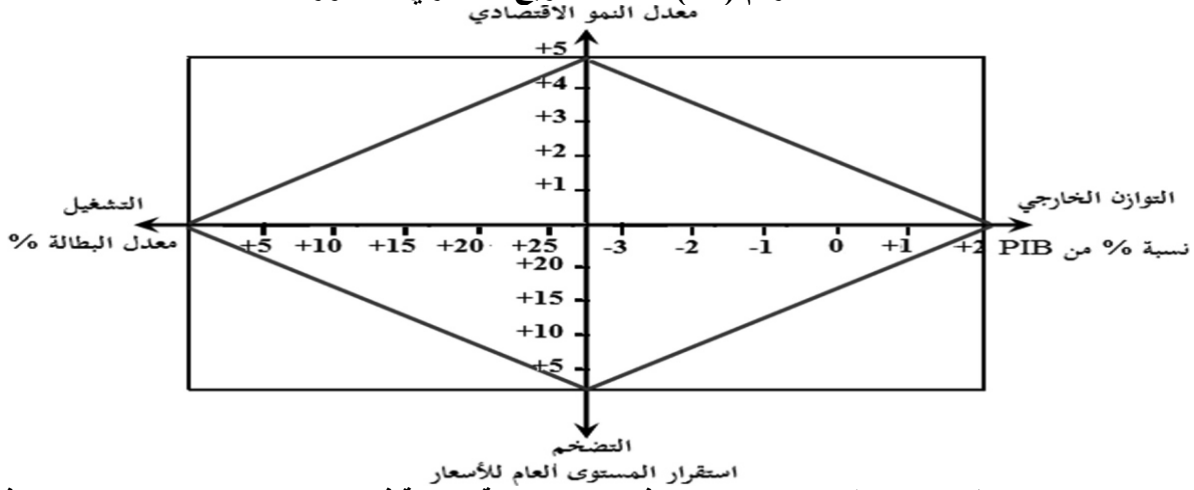

المصدر: محمد راتول وصلاح الدين كروش، **تقييم فعاليات السياسة النقدية في تحقيق المربع السحري لكالدور في الجزائر خلال الفترة 2000 -2010**، ص 92.

وعليه، تبعا لخصائص المربع، يمكننا قياس أثر السياسات الاقتصادية، وهذا بربط مختلف المحاورّ المكونة له مع بعضها البعض، فإذا كان معدل النمو الاقتصادي مرتفعا، وكان هناك استقرار في المستوى العام للأسعار، وكانت هناك بطالة منخفضة، بالإضافة إلى كون رصيد ميزان المدفوعات الخارجية موجب، فإن واجهة المربع مهمة جدا، وتوحي بأمثلية سير الاقتصاد الوطني، ونجد في رؤوس محاور المربع السحري وضعية الأمثلية التالية:

- معدل النمو الاقتصادي في حدود 5 % - .
- قيمة الصادرات - الواردات/الناتج المحلي الإجمالي تساوي 2 %.
- معدل البطالة يساوي 0 %.
- معدل التضخم يساوي 0 %.

ومن ثم، فإن الوصل بين القمم الأربع يشكل المربع السحري لكالدور، بحيث كلما اتجهت هذه القمم إلى داخل المربع السحري على طول المحاور، أصبح الوضع الاقتصادي أكثر صعوبة، وهو بالتالي يمثل لنا الوضعية الاقتصادية للبلد على امتداد سنوات مختلفة، من خلال امتداد قمم المربع واتساع مساحته.

إن تحقيق نتائج مثالية لمجموع الأهداف الأربعة السابقة مجتمعة ليس بالأمر الهين، نتيجة للتعارض الموجود بينها، فالبحث عن النمو الاقتصادي يرفع من مستوى التشغيل (قانون أوكن)، وقد يكون هناك احتمال ارتفاع معدلات التضخم في حالة عدم مرونة الجهاز الإنتاجي، كما أن ارتفاع الدخل الوطني يرفع الواردات وبالتالي احتمال عجز خارجي، كما أن ارتفاع الواردات يزيد من احتمالية زيادة التضخم المستورد، (فالعلاقة ككل تحددها مرونة الجهاز الإنتاجي).

كذلك هناك صعوبة بالنسبة لتحقيق التشغيل الكامل وتوازن ميزان المدفوعات، فزيادة حجم الصادرات تقتضي خفض مستوى الأسعار وتحسين الجودة وزيادة القدرة التنافسية بالمقارنة مع الدول الأخرى، وبزيادة الصادرات تحدث زيادة في كل من الدخل والعمالة، إلا أن ذلك سيؤدي إلى زيادة الميل للاستيراد واحتمال ارتفاع مستويات الأسعار المحلية، وهكذا يمكن أن يؤدي التوظيف الكامل إلى رفع مستويات الأسعار وزيادة حجم الواردات ونقص حجم الصادرات وبالتالي التأثير سلباً على وضعية ميزان المدفوعات.

ويكون الأداء الاقتصادي جيداً كلما اتسعت مساحة شكل المربع، أي معدل نمو اقتصادي مرتفع مع معدل بطالة منخفض، معدل التضخم منخفض وتحقيق توازن خارجي (نسبة رصيد ميزان المدفوعات إلى الناتج المحلي مرتفعة).

4- أسلوب اعداد السياسة الاقتصادية: من أجل اعداد سياسة اقتصادية وجب اتباع أسلوب معين من أجل تحقيق أهداف مثلى، وهذا الأسلوب يتكون من عدة خطوات:

- **تحديد الهدف**: قبل تحديد أي سياسة لا بد أن نتعرف على تحديد المشكلة بدقة والظروف المحيطة بها مثل: التضخم (البحث عن نوع التضخم، أسبابه).

- **تحديد البدائل**: بهدف تحقيق الهدف المنشود من الأفضل تحديد أكثر من سياسة، ففي حالة التضخم مثلا: يمكن بوضع سياسة أن تستخدم أدوات السياسة المالية: فرض ضريبة معينة لامتصاص الفائض، خفض الانفاق الحكومي.

- **تحليل البدائل**: يجب تحليل البدائل السياسات المقترحة تحليل دقيقا مع تحديد على ما سوف يترتب على كل واحد من أثار فبالتضخم يمكن أن نطرح السؤال التالي:

ما هي الأثار المترتبة على الانفاق العام، وماهي الأثار المترتبة على تخفيض العرض النقدي؟.

5- أنواع السياسات الاقتصادية: يمكننا التمييز بين عدة أنواع من السياسات الاقتصادية:

أ- السياسات الاقتصادية الظرفية: في الأجل القصير وهناك مجموعة من السياسات الظرفية التي تستخدمها السلطات لتحقيق هذا الهدف:

- **سياسة الضبط**: وهي عبارة عن مجموعة التصرفات الهادفة إلى المحافظة على النظام الاقتصادي في وضعه (استقرار العملة، توازن ميزان المدفوعات .. الخ) أي تتعلق بالمحافظة على التوازن.

- **سياسة الانعاش:** يهدف الانعاش إلى اعادة إطلاق الآلة الاقتصادية مستخدما العجز الموازي، تحفيز الاستثمار، الجور والاستهلاك...الخ. كما يهدف إلى تكييف الوضع الاقتصادي باستخدام التحفيزات الجبائية، استغلال تغيرات الأجور ،تسهيل القروض وهي مستوحاة من الفكر الكينزي.

- **سياسة اعادة هيكلة الجهاز الصناعي**: وتعبر عن سياسة اقتصادية تهدف إلى تكييف الجهاز الصناعي مع تطور الطلب العالمي، وتتميز بإعطاء الأولوية للقطاعات المصدرة.

- **سياسة الانكماش:** وهي سياسة تهدف إلى التقليص من ارتفاع الأسعار عن طريق وسائل تقليدية مثل: الاقتطاعات الجبائية، مراقبة الكتلة النقدية ...

- **سياسة التوقف ثم الذهاب:** تم اعتمادها في بريطانيا تتميز بالتناوب المتسلسل لسياسة الانعاش ثم الانكماش حسب الآلية الكلاسيكية وتعكس بنية الجهاز الإنتاجي.

ب - السياسة الاقتصادية الهيكلية: تهدف هذه السياسة إلى تكييف الاقتصاد الوطني مع تغيرات المحيط المحلي والدولي، وتمس هذه السياسات كل القطاعات الاقتصادية ويكون تدخل الدولة قبليا من خلال تأطير السوق، الخوصصة، قانون المنافسة.

كما يمكن أن يكون تدخل الدولة للأسواق بعديا من خلال دعم البحوث والتنمية ودعم التكوين (استخدام من طرف الدولة المتقدمة)، أما الدول النامية والتي أبرمت برامج الاصلاح الاقتصادي مع المؤسسات النقدية الدولية.

تهدف السياسات الإقتصادية الهيكلية الى تغيير الظروف والشروط التي تقود تطور هياكل المجتمع وحداث تغيرات عميقه فيه، كتغيير هياكل المؤسسات الإقتصادية من حيث أحجامها ومهامها وانشطتها، تغيير نظام المالي وأساليب التمويل.

كما تعني مجالا واسعا للتدخل العمومي، ويهدف هذا التدخل الى التأثير على مكونات المجتمع، بقصد جعل الجهاز الانتاجي كفؤا بشكل مستديم، وتحسين الاداء الاقتصادي الكلي على المدى الطويل، الا أن شكل التدخل يبقى متوقفا على المذهبية الاقتصادية المعتمدة.

وتنبع أهمية السياسة الهيكلية في الوقت الحالي من ثلاثة اعتبارات :

- انهيار المعسكر الاشتراكي وتراجع الايديولوجية المتدخلة بما مكن لإيدلوجية السوق من انتشار ومعد الى ضرورة تعديل الهياكل الاقتصادية بما يتناسب وينسجم مع الايديلوجية الجديدة.
- تراكم المشكلة الاقتصادية في الدول النامية وعدم شجاعة الحكومات المتعاقبة على إتخاذ اجراءات اصلاحية نتيجة عوامل عديدة .
- انفجار ازمة المديونية بشكل اصبحت معه نتائج النشاط الاقتصادي الكلي مكرسة لخدمة المديونية.

والجدول التالي يوضح الفرق بين السياستين:

الجدول رقم (01): الفرق بين السياسة الظرفية والهيكلية

	السياسة الظرفية	**السياسة الهيكلية**
المدة	الأجل القصير	الأجل الطويل
الهدف	استرجاع التوازن	تكييف الهيكل
الآثار	كمية	نوعية

ثانيا- أدوات السياسة الاقتصادية:

تتمثل أدوات السياسة الاقتصادية في السياسة النقدية والسياسة المالية والسياسة التجارية، ويمكن توضيح مفهوم وأدوات كل أداة من هذه الأدوات فيما يلي:

1- السياسة النقدية:

1-1- تعريف السياسة النقدية: هناك العديد من التعاريف المتعلقة بالسياسة النقدية ويمكن عرض بعضها:

- هي مجموعة الاجراءات والتدابير المتخذة من طرف الدولة لإدارة النقود والاهتمام وتنظيم السيول العامة للاقتصاد.

- هي مجموعه من القواعد والوسائل والاساليب والاجراءات والتدابير التي تقوم بها السلطة النقدية للتحكم في المعروض النقدية بما يتناسب النشاط الاقتصادي لتحقيق أهداف اقتصاديه معينة خلال فترة زمنية معينة.

وكتعريف يشمل اهم ما جاء به التعريفين السابقين: أن السياسة النقدية هي عبارة عن مجموعة القوانين التي تضعها السلطات النقدية بما يكفل سرعه وسهوله تداول وحدة النقود لكي تستطيع ان تقوم بوظائفها الاقتصادية بطريقه تساعد على تحقيق أهداف السياسة النقدية التي تلخص في الاخير إلا أنها اجراءات وقواعد تتخذها الدولة من خلال البنك المركزي بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتفادي الازمات التي يعترض لها الاقتصاد.

1-2- أنواع السياسة النقدية: يمكن للسياسة النقدية أن تأخذ اتجاهين أحدهما انكماش والاخر توسعي وذلك حسب الوضع الاقتصادي السائد في البلد.

- **السياسة النقدية الانكماشية:** يتم اتباع السياسة نقدية انكماشية أو تقليدية من قبل السلطة النقدية بخفض الانفاق وتقييد الاهتمام وتقليص كميه النقود المتداولة في المجتمع ورفع معدل الفائدة ومن ثم الحد من ارتفاع الاسعار وبالتالي محاربه التضخم.
- **السياسة النقدية التوسعية:** وهي تمثل عكس الحالة الأولى حيث يتم اللجوء إلى هذه الطريقة لزيادة سرعة النمو للكتلة النقدية بتشجيع الاهتمام ورفع حجم وسائل الدفع، وتخفيض معدل الفائدة، فيرتفع حجم الاستثمارات مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج والتقليص من حده البطالة.

1-3- أدوات السياسة النقدية: تستعمل هذه الأدوات من طرف البنك المركزي لأجل التدخل لمراقبه العمليات الائتمانية للبنوك التجارية، وكذا لإدارة المعروض النقدي للدولة وفق الاهداف المطلوب تحقيقها ويمكن تصنيف هذه الأدوات إلى أدوات كمية او غير مباشرة وأدوات كيفية أو مباشرة.

- **الأدوات غير المباشرة (الكمية)**: وهي التي تستهدف تحديد الحجم الكلي للقروض الممنوحة دون تأثير على تخصيصها بين انواع الاستعمالات المخصصة تتمثل أساسا في:

- **عملية السوق المفتوحة:** يقصد بها قيام البنك المركزي بشراء وبيع أذونات الخزانة أو سندات الحكومية او المضمونة من طرف الحكومة والاوراق المالية بصفة عامة قصيرة او طويلة الأجل سواء بشكل مباشر أو من خلال سوق رأس المال وذلك بالتعامل مع البنوك والأفراد والشركات.
- **سعر اعاده الخصم**: تعتبر سياسة سعر الخصم عن سعر الفائدة التي يمكن أن يتقاضاها البنك المركزي من البنوك التجارية عند الاقتراض منه او طلب إعادة الخصم وعاده ما يكون سعر الخصم أقل من سعر الفائدة السائد في السوق لكي تستطيع البنوك التجارية تغطية مصاريفها الإدارية وتحقيق هامش ربح معينة.
- **نسبه الاحتياط القانوني**: تعبر عن نسبه التي يلزم البنك المركزي البنوك التجارية الاحتفاظ بها من اجمالي الودائع المتوفرة لديها كاحتياطي قانوني اجباري، ويحدد القانون الحد الأدنى لهذه النسبة التي تشكل احتياطا يحتفظ به البنك المركزي الذي يملك سلطة تغيير هذه النسبة بما يتناسب الاوضاع الاقتصادية السائدة.

❖ **الأدوات المباشرة (الكيفية) للسياسة النقدية:** عادة ما تأخذ هذه الأدوات التدخل مباشر وهي تهدف أساسا إلى توجيه السياسة الائتمانية للتأثير على قطاعات معينة في الاقتصاد.

- **تأطير الاعتماد الائتمان:** هو اجراء تنظيم تقوم بموجبه السلطات النقدية بتحديد سقوف لتطور القروض المقدمة من طرف البنوك التجارية اداريا وبطريقة مباشرة وفقا لنسبة محددة كأن لا يتجاوز مثلا ارتفاع مجموع القروض الممنوحة مستوى معين.
- **التنظيم الانتقائي للقروض**: تهدف هذه الاجراءات الائتمانية إلى التأثير على اتجاه القروض نحو المجالات المراد النهوض بها أو تحفيزها والتي تتماشى وأهداف السياسة الاقتصادية.

2- السياسة المالية:

2-1- مفهوم السياسة المالية: فيما مضى كان مفهوم السياسة المالية يرادف في معناه المالية العامة وميزانية الدولة، ولكن تطور مفهوم الدولة استدعى تطور وتوسع مفهوم السياسة المالية ليصبح يشير إلى النشاط المالي للاقتصاد العام بوحداته المختلفة وما يتبع ذلك من أثار على مختلف قطاعات الاقتصاد بحيث تؤثر على مستوي ونمط النشاطات الاقتصادية وعلى فرص النمو وتوزيع الدخل.

وبالتالي فقد أصبحت السياسة المالية تعرف على أنها السياسة التي بموجبها تستعمل الحكومة برامج نفقاتها وإيراداتها وميزانيتها العامة بهدف إنتاج أثار مرغوبة وتجنب الآثار الغير مرغوبة في ظل ما تعتنقه من مبادئ.

هذا وقد تم تعريف السياسة المالية: بأنها مجموعة الإجراءات التي تتخذها الحكومة من خلال الميزانية العامة للدولة، وتضاف إليها الميزانيات المستعملة لبعض الأجهزة والجهات الحكومية بهدف تحقيق أهداف معينة.

ولقد تزايد الاهتمام بالسياسة المالية في العصر الراهن نظرا لتزايد العجز في الميزانية العامة المعظم الدول، حتى أصبحت تعتبر من أقوى السياسات الاقتصادية وأشدها تأثيرا على التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال مساهمتها الفعالة في تقليص الفوارق في الدخول، توفير فرص العمل، زيادة القوة الشرائية للفرد ونمو الناتج القومي، كما تساعد السياسة المالية على إرساء مبادي العدالة الاجتماعية ورفع مستوى الإنتاجية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي هذا وتتضمن السياسة المالية المطبقة في كل دولة على مجموعة من الاستراتيجيات الحكومية لتحصيل الإيرادات وللإنفاق، بحيث تؤثر طريقة تحصيل الإيرادات على دخل مختلف القطاعات وعلى القدرة الاتفاقية للحكومة، كما يؤثر نمط الإنفاق على إمكانية التوسع الاقتصادي مستقبلا وعلى الشروط المادية والاجتماعية للمجتمع، وبالتالي فإن الموقف المالي العام يؤثر على التوظيف ومستوى النشاط.

2-2 - أدوات السياسة المالية:

- **النفقات العامة:** وهي عبارة عن مبلغ نقدي يقوم بدفعه شخص عام من أجل إشباع حاجات عامة، أو كل الأموال التي تصرفها الدولة من أجل إشباع الحاجات العامة للمواطنين، وتأخذ أشكالا متعددة، حيث أنها يمكن أن تتمثل في: نفقات مرتبات الموظفين أو دفع أجور المقاولين أو منح الإعانات.

جاء تطور النفقات العامة كنتيجة لتطورات الفكر الاقتصادي ونظرته لمدى جدوى تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية ومن ثم لمدى أهميتها في التأثير على آلية سير النشاط الاقتصادي، وفي هذا الصدد فان

تطور النفقات العامة تركز على نظريتين رئيستين كان لهما التأثير الأبرز فيما يخص طبيعتها وهيكلتها وهما النظرية الكلاسيكية والنظرية الكينزية.

نادى الكلاسيك بضرورة تحجيم النفقات العمومية وحصرها في أضيق الحدود، إلى عدم تدخل الدولة، والاعتماد على آلية السوق (اليد الخفية) في إعادة التوازن، حيث كانت نظرته للإنفاق العام بأنه غير منتج من حيث خلق الثروة، معتقدا أن الإنفاق العام لا يرفع من النمو الاقتصادي وأنه يتم تحويل الثروة من القطاع الخاص إلى القطاع العام. ونتيجة لأزمة الكساد العالمي لسنة 1929 وعجز الفكر الكلاسيكي عن إيجاد مخرج لها، ظهر الفكر الكينزي الذي يرى أن السوق يعاني من مشكلين أساسيين لا يمكن أن يتم معالجتها بشكل تلقائي وهما:

- احتمال أن يقع الاقتصاد في حالة كساد ولفترة طويلة كما حدث في الثلاثينيات.
- يرى أن الاقتصاد غير مستقر، وقد يحدث خلاله حالة توازن تحقق الاستخدام التام ولكن قد يتنقل من حالة التوازن هذه إلى حالة توازن أخرى، ولكن دون أن يقترن ذلك باستخدام تام.

واقترح كينز زيادة الطلب الكلي للاقتصاد هو الحل الأمثل لتلك المشكلة، حيث يؤدي تحفيز الاستهلاك والاستثمار والنفقات الحكومية في النهاية إلى تحقيق اجمالي ناتج محلي عند مستوى العمالة الكاملة، ومنه فقد نادى الفكر الكينزي بتدخل الدولة عن طريق نفقاتها العامة يعتبر أمرا ضروريا لتصحيح تلك الإخفاقات ومن ثم تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي.

إذا فالنظرية الكينزية تعتمد في حل المشاكل الاقتصادية التي قد تعترض لها دولة ما على السياسة المالية – الانفاق العام والضرائب – واعتبرتها بالتالي الأداة المفضلة لتحقيق أهدافها الاقتصادية ومنه تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

- السياسة الضريبية: الضريبة مبلغ من المال تفرضه الدولة على المكلفين باعتبارهم أعضاء متضامنين في منظمة سياسية مشتركة هي الدولة بهدف تأمين الخدمات العامة والاصلاح الاجتماعي والاقتصادي. ففي الدول المتطورة تعد الضريبة اداة فعالة في تنفيذ السياسات المالية والاقتصادية والاجتماعية، ويتناسب ذلك مع وجود جهاز إنتاجي متطور ومستوى عال للدخول الفردية، وتعد ايضاً وسيلة لتدخل الحكومة في الية السوق من خلال تعديل مخصصات الدخل ومصادره والتأثير في أسعار المواد ومكونات الإنتاج وتوزيع النشاطات الاقتصادية والمشاريع الصناعية حسب المناطق عن طريق منح اعفاءات لبعض المناطق والمشاريع وفقاً لخطط التنمية.

أما في الدول النامية فتعد الضريبة مصدر تمويل مهماً من اجل اقامة وانشاء البنى التحتية للاقتصاد ومن ثم يكون دورها مهماً في تمويل الخزينة العامة للدولة بالمال اللازم للتنمية وفي التأثير في السياسات الاقتصادية والاجتماعية.

وأهم ما تتميز به الضرائب في البلدان النامية هي ضعف الحصيلة الضريبية بسبب انخفاض مستوى دخول الافراد بشكل أساسي، وعدم وجود توازن في النظم الضريبية المطبقة حيث تتأثر الضرائب بالظروف الاقتصادية والاجتماعية المحيطة بها وبسبب أن الحدث الضريبي ليس حدثاً معزولاً عن البيئة المحيطة به وإنما يمثل ظاهرة اقتصادية واجتماعية وسياسية تشكل من البيئة التي طبق فيها، ولذلك فإن العلاقة المتبادلة بين الكيان الضريبي والهيكل الاقتصادي والسياسي وطيدة، الامر الذي يجعل أثارها واضحة من خلال سمات النظم الضريبية المطبقة في الدول.

- سياسة العجز الموازني : تطور الفكر المالي نتيجة لتطور دور الدولة في الحياة الاقتصادية، فلقد كانت النظرية التقليدية السائدة في القرن التاسع عشر وخلال النصف الأول من القرن العشرين تقدس توازن الموازنة العامة أي تؤمن بضرورة تساوي النفقات العامة مع الإيرادات العامة، ، ولكن بعد الأزمة الاقتصادية عام 1929 ، أصبح من غير الممكن الالتزام بتحقيق التوازن بالوسائل الاعتيادية، لذلك تلجأ الدولة إلى المصادر غير الاعتيادية لتمويل نفقاتها العامة المتزايدة لأنه في المالية العامة الحديثة تزايد نطاق دور الدولة وزاد نطاق تدخلها في مختلف الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية ومن هنا ظهرت المالية الوظيفية، حيث أصبحت الموازنة وسيلة من وسائل السياسة الميزانية التي تستخدمها الدولة للوصول إلى أهدافها المختلفة، بحيث يمكن لها زيادة نفقاتها أو خفضها أو تأثير في الضرائب سواء بالزيادة أو النقصان، وذلك تبعا للأحوال الاقتصادية التي تسود الدولة، وكنتيجة لذلك فقدت قاعدة توازن الموازنة

العامة صفتها وأصبحت الموازنة العامة للدولة يمكن أن يكون رصيدها موجبا أو سالبا وفي بعض الاحيان يكون متوازيا، وذلك وفقا لما يتماشى مع الأحوال الاقتصادية للدولة.

3- السياسة التجارية:

3-1- تعريف السياسة التجارية: يرتبط مفهوم السياسة التجارية بالتأثير في التجارة الخارجية، وبالتالي مجمل المبادلات بين الداخل والخارج، وقد قدمت عدة تعاريف للسياسة التجارية من بينها:

تعرف السياسة التجارية بأنها مجموعة الأدوات التي تستخدمها السلطات الاقتصادية للتأثير على مسار التجارة الخارجية كما ونوعا لتحقيق أهداف معينة، كما تعرف كذلك بأنها حزمة من القوانين والإجراءات والتشريعات التي تتخذها الدولة من أجل تنظيم العلاقة بينها وبين دول العالم الأخرى.

ويمكن للحكومة الوطنية أن تفرض العديد من القيود على التعاملات التي لا يمكن فرضها على التعاملات الداخلية؛ وتتضمن هذه القيود:

- **الرسوم الجمركية:** وهي ضرائب على السلع المستوردة.
- **الحصص على الواردات:** حيث يوضع حد أقصى لدخول سلعة معينة.
- **دعم الصادرات:** وذلك بغرض تشجيع المصدرين وتقوية وضعهم التنافسي.
- **الرقابة على الصرف:** بتقييد قدرة المواطنين على الصرف إلى عملات أجنبية.

3-2- أدوات السياسة التجارية: تسعى الدول من أجل تحقيق أهداف السياسة التجارية من خلال استخدام جملة من الأدوات المختلفة، مقسمة كما يلي:

3-2-1- الأدوات السعرية (غير المباشرة):

✓ **الرسوم أو التعريفات الجمركية:** يقصد بالسياسة الجمركية مجموعة الإجراءات المتمثلة في القوانين والأنظمة التي تفرضها الدولة على البضائع التي تجتاز حدودها دخولا وخروجا، فهي بالتالي مجموعة الرسوم والتعريفات الجمركية التي تطبق على السلع على اختلاف أسعارها، وحسب أهميتها استيرادا وتصديرا.

وتهدف السياسة الجمركية إلى أهداف حمائية ومالية، فيكون الهدف حمائيا عندما يهدف إلى حماية صناعة معينة أو التأثير على حجم الواردات، أو على سعرها، ويكون الغرض ماليا، إذا كان المقصود من تطبيقه الحصول على موارد مالية للخزينة العمومية.

وتنقسم الرسوم الجمركية من حيث طرق فرضها إلى ثلاثة أنواع:

* **الرسوم أو التعريفة النوعية:** وهو رسم ذو قيمة ثابتة على الوحدة الواحدة من السلعة المستوردة، وعادة تختلف من سلعة إلى أخرى.
* **الرسوم أو التعريفة القيمية:** وهي نسبة من قيمة الوحدة الواحدة من السلعة المستوردة.
* **الرسوم أو التعريفة المركبة:** وهي خليط بين الاثنين، بحيث تكون الرسوم إما على أساس فيمي أو نوعي أو كلاهما معا.

وتنقسم الرسوم الجمركية من حيث آثارها على تحديد الاستيراد والإنتاج والاستهلاك إلى:

* **التعريفة المانعة:** وهي التعريفة التي تؤدي إلى مساواة سعر السلعة المستوردة أو تزيد على سعر السلعة الوطنية، وهو شكل متطرف يراد منه منع استيراد هذه السلعة والتعويض عنها بالمنتج المحلي.
* **التعريفة غير المانعة:** وهو النوع الشائع الاستخدام حيث تؤدي التعريفة بعد فرضها إلى تقليل الاستيراد إلا أنها لا تمنعه، فتبقى هنالك كمية من الطلب يتم تأمينها من الأسواق الخارجية.

✓ **إعانات التصدير:** هي تخفيضات جمركية وضريبية الغرض منها تشجيع التصدير من منتج معين والغرض منها أيضا تدعيم قدرة المنتجين الوطنيين على التنافس في الأسواق الدولية وزيادة نصيبهم منها، وذلك بتمكينهم من خفض الأثمان التي يبيعون على أساسها. والإعانة قد تكون مباشرة حيث تتمثل في دفع مبلغ معين من النقود يحدد إما على أساس قيمي أو على أساس نوعي، أو غير مباشرة وتتمثل في منح المشروع بعض الامتيازات لتدعيم مركزه المالية.

✓ **الإغراق:** نظرا لأن للإغراق معنى قانوني محدد في اتفاقية الجات لا يجوز الخلط بينه وبين صور المنافسة الجائزة الأخرى، لذلك فإننا سوف نشير إلى التعريف التي ورد في اتفاقية الجات في المادة السادسة من الاتفاقية فإن السلعة تكون في حالة إغراق إذ قام طرف متعاقد ببيعها إلى بلد متعاقد

لآخر بأقل من قيمتها، أو إذا كان سعر السلعة المصدرة في بلد الاستيراد أقل من تكلفة الإنتاج في بلد المنشأ مضافا إليها تكلفة البيع والأرباح المعتادة.

وبالتالي فإن الإغراق لا يعني بيع السلعة المستوردة في السوق المحلى بأسعار أقل من المنتجات المثيلة المحلية، بل العبرة في المقارنة بين أسعار البيع لنفس السلعة في بلد التصدير وبلد الاستيراد.

✓ **تخفيض سعر الصرف:** يقصد بتخفيض سعر الصرف كل انخفاض تقوم به الدولة عمدا في قيمة الوحدة النقدية الوطنية المقومة بالوحدات النقدية الأجنبية سواء اتخذ ذلك مظهرا قانونيا أو فعليا في نسبة الوحدة إلى الذهب أو لم يتخذ، وتخفيض سعر الصرف بهذا المعنى يترتب عليه تخفيض الأثمان المحلية مقومة بالعملات الأجنبية ورفع الأثمان الخارجية مقومة بالعملة الوطنية.

3-2-2- الأدوات الكمية المباشرة:

✓ **الحصص الاستيرادية:** ويقصد بها قيام الدولة بتحديد الكمية المصدرة من سلعة ما أو الكمية المستوردة، والشائع هو تحديد الكمية المستوردة، ويتم ذلك من خلال قيام الدولة بيع تراخيص الاستيراد عن طريق المزاد إلى المستوردين وتكون هذه التراخيص مقسمة على أساس إجمالي الحصة.

✓ **القيود غير التعريفية:** ونجد فيها:

* **الترتيبات الحكومية:** مثل التنظيمات المتعلقة بالصحة والبيئة والأمن والحماية من التلوث والأمراض الاجتماعية، كما تتضمن ترتيب العلامة التجارية وتحديد المواصفات.. إلى غير ذلك.

* **المشتريات الحكومية:** وهي قيام الحكومة بتوجيه نسبة معينة من مشترياتها من السوق المحلي، ما يضفي سمة تمييزية للمنتج المحي لزيادة تنافسيته.

* **تجارة الدولة والاحتكارات الحكومية**: مثل احتكار الدولة لاستيراد السكاكر في اليابان. الحصة التصديرية التطوعية: مثل الاتفاق بين اليابان وأمريكا على أن تقلل اليابان صادراتها من السيارات إلى أمريكا مقابل تقليل صادرات أمريكا من الأجهزة الحاسوبية إلى اليابان للحفاظ على مصالح المنتجين المحليين في كليهما.